مركز البحث للفكر الاقتصادي ينظم:

المؤتمر الدولي العلمي حول: أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

خلال الفترة:١٨-٢٠١٧/١٢/٢١

عمان- الأردن

استمارة المشاركة:

الاسم و القب	**أ.د ناصر ثابت**	**أ. عيساني العارم**
الجنسية	**جزائري**	**جزائرية**
الوظيفة	**أستاذ التعليم العالي**	**-**
مؤسسة الارتباط	**المدرسة العليا للتجارة**	**المدرسة العليا للتجارة**
الدرجة العلمية		**باحثة و معدة لشهادة دكتوراه (سنة ثالثة دكتوراه)**
البريد الالكتروني	/	**aissani.laremkesbia@gmail.com**
الهاتف		**٠٥٥٦٧٩٩٣٨٠**
رقم و عنوان المحور المستهدف	دور الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي	
عنوان المداخلة	**دراسة تقيميه لدور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥**	

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة و تقييم دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر. و لتحقيق ذلك، سنتناول موضوع دراسة و تحليل تطور النفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، مع إبراز أهمية و دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة.

Résumé :

Ce papier de recherche vise l'étude et l'évaluation du rôle de la fiscalité pétrolière dans le financement des dépenses publiques en Algérie. Pour cela, il sera axé, d'abord, sur l'analyse de l'évolution des dépenses publiques en Algérie, comparativement, à ,la fiscalité pétrolière, pour la période 2001-2015, tout en montrant l'importance et le rôle de la fiscalité pétrolière quant au financement des dépenses publiques.

المقدمة:

تعتبر السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، حيث تطور دور النفقات العامة بطور دور الدولة، حيث كان دورها محايد و ليس أي أثر اقتصادي و لا تتأثر ثم انقل دورها لأداة ايجابية و هامة في الحياة الاقتصادية لإحداث الآثار المرغوبة. حيث يعتبر الإنفاق العام أداة رئيسية هامة بيد الحكومة التي من الممكن اعتمادها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

بعد الأزمة التي شهدتها الجزائر سنة ١٩٨٦ التي أظهرت ضعف هذا النظام التخطيط المركزي بحيث انخفضت إيرادات الصادرات و حدثت اختلالات مالية كبيرة التي صاحبها تراكم الديون الخارجية أكدت تبعية الاقتصاد الجزائري للإرادات النفطية، مما استدعى القيام بعدة إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني للحد من العجوز الموازنية و التبعية النفطية، تم التركيز و الاعتماد على السياسة الانفاقية كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية. ومنذ سنة ٢٠٠٠ قامت الجزائر بانتهاج سياسة انفاقية توسعي و ذلك من خلال برامج الإنعاش الاقتصاد الوطني حرصا على تفعيل القطاعات الإستراتيجية كالزراعة و الصناعة و الخدمات و ذلك من أجل تنويع اقتصادها و الحد من التبعية النفطية.من أهم العوامل التي شجعت في التوسع في الانفاق العام المبالغ المالية الضخمة التي خصصت لذلك في ضل الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي ساهم في ارتفاع المداخيل النفطية.

من خلال ما سبق، ارتأينا لطرح الإشكالية التالية:" ما هو الدور الذي لعبته الجباية البترولية في تمويل السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥".

من خلال هذا البحث سنحاول التطرق لأهم النقاط في هذا الموضوع:

- السياسة الإنفاقية في الجزائر من خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥؛
- تطور الجباية البترولية للمدة الممتدة مابين ٢٠٠١-٢٠١٥؛

- تقييم دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥.

١)السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)

١-١ برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)

كان للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة ١٩٨٦ و حتى الأزمة السياسية خلال التسعينات أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادي، فمثلا سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة سنة ١٩٩٣ و ١٩٩٤ (-٢.١ و -٠.٧)، بالإضافة لمعدلات البطالة التي شهدت ارتفاعا وذلك بسبب تراجع نسب الاستثمارات بعد الأزمة الاقتصادية، بحيث ارتفعت معدلات البطالة من ٩.٧% سنة ١٩٨٥ إلى ٢٩.٣% سنة ١٩٩٩.[١] بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وجب على الجزائر الدخول في سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث تم تنفيذ هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية و هي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٤):[٢] من أجل تجسيد هذا البرنامج تم تخصيص مبلغ مالي قدره ٥٢٥ مليار دج، بحيث كان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج على النحو التالي: الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية ٤٠.١%، التنمية المحلية و البشرية ٣٨.٨%، دعم القطاع الفلاحي و الصيد البحري ١٢.٤% بالإضافة لذلك استفاد القطاع الفلاحي من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، و دعم الإصلاحات بنسبة ٨.٦%. بحيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الانفاق الاستثماري لتدارك التأخر الحاصل بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٨٦، تحسين الظروف المعيشية للمواطن خاصة سكان الريف، كما يهدف لدعم و تعزيز تنافسية المؤسسات العامة و الخاصة بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا البرنامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث نلاحظ أن معدلات النمو ارتفعت من ٢.٤% سنة

[١] معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالي و معدلات البطالة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[٢] العلومات بالأرقام تم اعتمادها من تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

٢٠٠٠ إلى ٦% سنة ٢٠٠٤، و تخفيض معدلات البطالة التي بدورها شهدت انخفاضا من ٣٠% سنة ٢٠٠٠ إلى ١٧% سنة ٢٠٠٤.

- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) (٢٠٠٥-٢٠٠٩): جاء هذا البرنامج تكملتا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بحيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر ب٤٢٠٢.٧ مليار دج لتمويل خمس برامج تنموية فرعية موزعة كالتالي: برنامج تحسين الظروف المعيشية (السكن، التعليم، ...) بنسبة ٤٥.٥%، برنامج تطوير الهياكل القاعدية ٤٠.٥%، برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة ٨%، برنامج تحسين الخدمة العمومية بنسبة ٤.٨% و برنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال بنسبة ١.٢%. إن أهم ما يهدف إليه هذا البرنامج رفع المعدلات النمو الاقتصادي لإتمام ما جاء به البرنامج الأول، و ذلك بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري سواء من الناحية الصحية و الأمنية و التعليمية و أو من ناحية توسيع و تحديث الخدمات العامة و المواصلات، بالإضافة إلي تشييد و تطوير البني التحتية و ترقية المستوي التعليمي و المعرفي و والاستثمار التكنولوجي و بالتالي تطوير الموارد البشرية.

- برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني) (٢٠١٠-٢٠١٤)[٣]: المبلغ الذي تم تخصيصه لانجاز هذا البرنامج قدر بحوالي ٢١٢١٤ مليار دج، بحيث يتضمن ٩٧٠٠ مليار دج لاستكمال المشاريع السابقة و ١١٥٣٤ مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة، أين تم توزيعه على مختلف القطاعات بالنحو التالي: ٤٥.٥٠% لتحسين الظروف المعيشية للسكان،

[٣]بيانإجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ " ، الجزائر، ٢٠١٠.

٣٨.٥٥% تطوير الهياكل القاعدية و ١٦.٠٥% لدعم التنمية الاقتصادية. من بين أهم الأهداف التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:

- تعزيز التنمية البشرية مثل من خلال بناء منشآت للتربية وطنية، للتعليم العالى، الصحة و السكن، عصرنة الإدارة العمومية
- تطوير الهياكل القاعدية و التنمية الصناعية مثل الموانئ و المطارات و غيرها، توسيع شبكة الطرقات و السكك الحديدية بالإضافة إلى انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، لتصفية المياه صالحة لشرب، تحديث المؤسسات العمومية و إنشاء مناطق صناعية...
- دعم التنمية الفلاحية الريفية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقيتها و ذلك لخلق مناصب الشغل.

١-٢ تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)

الجدول رقم ٠١: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2001-2015)

(الوحدة مليار دج)

السنة	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/ مجموع النفقات	نفقات التجهيز/ مجموع النفقات	نسبة التغيير في النفقات العامة
2001	1519,3	963,6	357,4	63,42%	23,52%	/
2002	1540,9	1050	510	68,14%	33,10%	1,42%
2003	1786,8	1173,8	612,9	65,69%	34,30%	15,96%
2004	1891,8	1245,4	646,3	65,83%	34,16%	5,88%
2005	2052	1241,4	810,6	60,50%	39,50%	8,47%
2006	2452,7	1435,2	1019,2	58,52%	41,55%	19,53%
2007	3108,5	1672	1442,3	53,79%	46,40%	26,74%
2008	4144	2218	1973,3	53,52%	47,62%	33,31%
2009	4224,8	2259,5	1925,8	53,48%	45,58%	1,95%

2010	4512,8	2694,5	1807,9	59,71%	40,06%	6,82%
2011	5853,6	3879,2	1974,4	66,27%	33,73%	29,71%
2012	7058,2	4782,6	2275,5	67,76%	32,24%	20,58%
2013	6024,1	4131,5	1892,6	68,58%	31,42%	-14,65%
2014	6 980,30	4494,3	2501,4	64,39%	35,84%	15,87%
2015	7 656,30	4617	3039,3	60,30%	39,70%	9,68%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال تحليلنا للسياسة الانفاقية المتبعة خلال فترة ٢٠٠١-٢٠١٥ نلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات سواء نفقات التسيير أو التجهيز (من ١٥١٩.٣ مليار دج سنة ٢٠٠١ إلى ٧٦٥٦.٣ سنة ٢٠١٥) باستثناء سنة ٢٠١٣ أين كان انخفاض بنسبة ١٤.٦٥%، بحيث يمكن إرجاع سبب ظاهرة تزايد الانفاق للأسباب التالية:

- تطور المستوى العام للأسعار و النمو الديمغرافي؛
- ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية و بالتالي إغراء الحكومة في التوسع في الانفاق الحكومي؛
- برامج الإنعاش الاقتصادي لتحسين الظروف المعيشية للسكان و خاصة سكان الريف (الصحية، السكنية، التعليمية..) و تطوير القواعد الهيكلية و دعم التنمية الصناعية و الفلاحية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها؛
- أسباب سياسية، حيث قامت الحكومة الجزائرية في الكثير من المرات بتوسيع نفقاتها في عدة مجالات سواء كانت إنتاجية أو لا و ذلك بهدف امتصاص الضغط الاجتماعي و تفادي الاضطرابات السياسية و الاجتماعية.

٢)دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥

٢-١ تطور الجباية البترولية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٥

الجدول رقم٠٢: تطور الجباية البترولية خلال المدة ٢٠٠١-٢٠١٥(مليار دج)

السنة	الجباية البترولية	نسبة التغيير في الجباية البترولية
2001	1001,4	/
2002	1007,9	0,65%
2003	1350	33,94%
2004	1570,7	16,35%
2005	2352,7	49,79%
2006	2799	18,97%
2007	2796,8	-0,08%
2008	4088,6	46,19%
2009	2412,7	-40,99%
2010	2905	20,40%
2011	3979,7	36,99%
2012	4184	5,13%
2013	3678,1	-12,09%
2014	3388,4	-7,88%
2015	2373,5	-29,95%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير وزارة المالية

بالاعتماد على الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل فوائض في الجباية البترولية حيث سجلت انتقال من ١٠٠١ مليار دج سنة ٢٠٠١ إلى ٤٠٨٨.٦ مليار دج سنة ٢٠٠٨ (٧٨.٧٧% من مجموع الايرادات)، ثم سجلت انخفاض سنة ٢٠٠٩ و ذلك بسب الانخفاض الذي عرفته أسعار البترولمن ٩٤.١ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٨ إلى ٦١ دولار للبرميل، ثم عادت الارتفاع من ٢٩٠٥ مليار دج سنة ٢٠١٠ إلى ٤١٨٤ مليار دج سنة ٢٠١٢، إلا أن الجباية البترولية شهدت تناقص بعدها حتى سنة ٢٠١٥ أين انخفضت إلى ٢٣٧٣.٥ مليار دج.

٢-٢ دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة

الجدول رقم ٠٣: نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة (٢٠٠١-٢٠١٥) مقارنة بالجباية العادية

السنة	ج ب/م ن ع	ج ب/ن تس	ج ب/ن تج	الجباية العادية/ م االنفقات العامة
2001	65,91%	103,92%	280,19%	29,25%
2002	65,41%	95,99%	197,63%	31,79%
2003	75,55%	115,01%	220,26%	33,28%
2004	83,03%	126,12%	243,03%	34,05%
2005	114,65%	189,52%	290,24%	35,58%
2006	114,12%	195,03%	274,63%	34,28%
2007	89,97%	167,27%	193,91%	28,66%
2008	98,66%	184,34%	207,20%	26,59%
2009	57,11%	106,78%	125,28%	29,82%
2010	64,37%	107,81%	160,68%	32,74%
2011	67,99%	102,59%	201,57%	30,93%
2012	59,28%	87,48%	183,87%	31,55%
2013	61,06%	89,03%	194,34%	37,84%
2014	48,54%	75,39%	135,46%	33,66%
2015	31,00%	51,41%	78,09%	35,65%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

من خلال الجدول السابق الذي يوضح نسبة تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات العامة للدولة، يؤكد لنا أهمية الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الميزانية العامة بحيث وصلت نسبة تغطيتها لمجموع النفقات خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠١-٢٠١٥ إلى نسبة ١١٤% و ذلك عكس الجباية العادية التي لم تتعدى نسبة ٣٨%.

من خلال ما سبق يتبين لنا دائما هيمنة الجباية البترولية على الإيرادات العامة و يؤكد تبعية النفقات العامة لمداخيل البترول، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية و عدم الاستقرار كون هذه الأخيرة تمتاز بعدم الثبات و عدم التأكد و هذا ما يفسره الشكل رقم٠١.

الشكل رقم ٠١: يبن تطور معدلات نمو النفقات، الجباية البترولية و الإيرادات العامة.

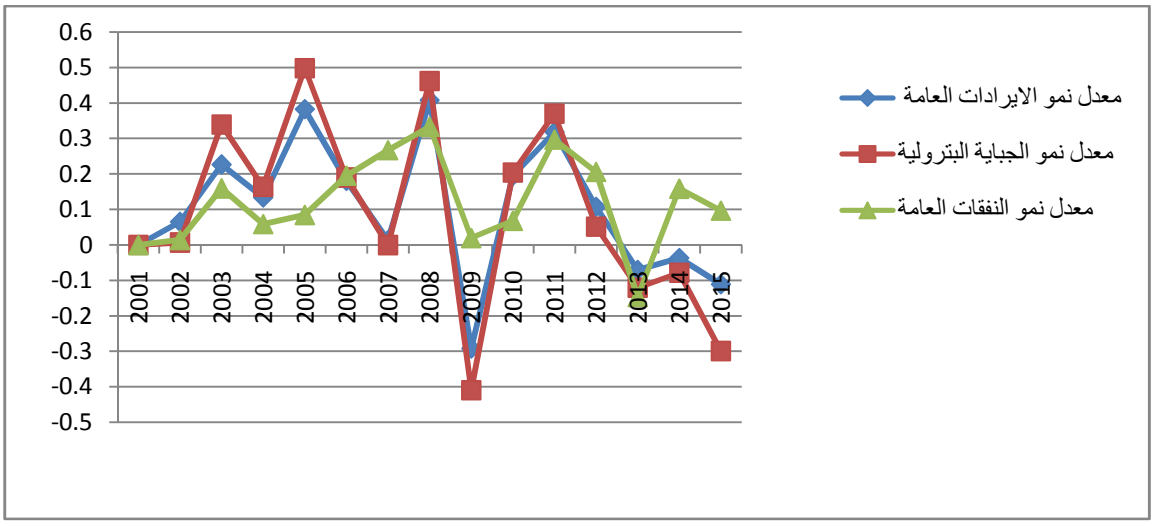

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم ٠٣.

حيث يمكن إرجاع سبب هيمنة الجباية النفطية و إخفاق الدولة الجزائرية في الوصول لهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية للأسباب التالية [٤]:

- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، مما أضعف نسبة الجباية العادية للإيرادات العامة؛

[٤] ضيف أحمد (٢٠١٥)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر٣، الجزائر، ص:٢٢٧.

- وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي وغياب الثقافة و الوعي الضريبي في المجتمع؛
- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والشغل، مما شجع الأفراد و المؤسسات للسعي للاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال. وهذا ما أضعف التحصيل الضريبي؛
- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية (برامج الإصلاح الاقتصادي)، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار.

الخاتمة

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج، التي نلخصها في النقاط التالية:

- النفقات العامة أداة اقتصادية و اجتماعية هامة يمكن اعتمادها لإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة من طرف الحكومة؛
- امتازت النفقات العامة في الجزائر بظاهرة التزايد خلال فترة الدراسة و ذلك لعدة أسباب منها اقتصادية، سياسية و اجتماعية أبرزها الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية؛
- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية خلال مدة الدراسة و ذلكنتيجة ارتفاع أسعار البترول العالمية، و هيمنتها على مجموع الإرادات العامة و ذلك على حساب الجباية العادية؛
- أهمية الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الميزانية العامة و اعتمادها كأداة هامة في تمويل النفقات العامة بشكل كبير، مما يعزز تبعية النفقات العامة لمداخيل البترول، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية و عدم الاستقرار كون هذه الأخيرة تمتاز بعدم الثبات و عدم التأكد.

في سبيل تفعيل دور الجباية البترولية في التمويل النفقات العامة، نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- العمل على إعادة ترتيب الانفاق العام و توجيهه نحو القطاعات أكثر إنتاجية التي من شأنها خلق مناصب عمل و زيادة النمو الاقتصادي؛
- محاربة ظاهرة التهرب الضريبي و إعادة النظر في الإعفاءات و التخفيضات الضريبية مما يسمح بإحلال الجباية العادية مكان الجباية النفطية لخفض خطر الصدمات الخارجية؛
- توجيه الجباية البترولية لتمويل البني التحية و استحداث استثمارات جديدة و منتجة.

المراجع

الدكتورعبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.

بيان إجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ " ، الجزائر، ٢٠١٠.

تقارير بنك الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٥.

تقارير وزارة المالية ٢٠٠٠-٢٠١٥.

سوزي عدلي ناشد (٢٠٠٦)، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى.

عادل أحمد حشيش (١٩٩٢) :"أساسيات المالية العامة". دار النهضة العربية. بيروت.

عبد المجيد قدي (٢٠٠٣)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.

فاطمة السويسي (٢٠٠٥)، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

ضيف أحمد (٢٠١٥)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٢)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر٣، الجزائر.